النزاهة تصدر بياناً بشأن "سرقة حقيبة" خلال مؤتمرها

أصدرت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الجمعة، بياناً بشأن سرقة حقيبة خلال ملتقى عقدته الهيئة.

وذكرت الهيئة في بيان- تلقته المطلع- أنه "لمقتضيات الشفافية التي تعتمدها هيئة النزاهة الاتحاديّـة في التعامل مع الجمهور الكريم والرأي العام، فإنها بحاجةٍ إلى توضيحاتٍ من مُدّعي سرقة حقيبتها؛ ليتسنّى بيان الحقائق، وهي الآتية:

1- يشغل الدكتور أحمد عدنان الميالي منصب معاون عميد كلية العلوم السياسية للشؤون العلمية في جامعة بغداد، وهو منصبٌ رفيعٌ في وزارة التعليم العالي، وقد اتهم النخب الحاضرة بقوله: (سرقت حقيبتي وفيها مقتنياتي من قبل أحد الحاضرين من النخب) ولم يُبيّنْ من يقصد بالنخب؟ هل تلك التي تنتسب إلى مُؤسّسات الدولة، أم النخب من المجتمع المدني أو الصحافة الاستقصائية، أم يتهمهم جميعاً؛ لعدم حضور غيرهم في المُلتقى.

2- إن المؤتمر على مستوى أمني عالٍ، ومن متطلبات ذلك منع إدخال الحقائب الشخصيّـة إلى قاعة

المُلتقى، فكيف تمكّن من مُخالفة ذلك وأدخل حقيبته الشخصيّة إلى القاعة المنعقد فيها المُلتقى؟

3- إذا كان يقصد الحقائب العلميّة التي وزّعتها هيئة النزاهة الاتحاديّة بين المشاركين؛ بقصد إشاعة ثقافة النزاهة، فلا يمكن أن يدّعي تملكه لها؛ لأنها غير مسماةٍ ومباحة لكل مشارك، وتمّ وضعها على المقاعد كافة، ولاتحتوي على مقتنياتٍ تعود لأي شخصيّة مشاركة في الملتقى.

4- لم يبين سبب دعوته إلى المُلتقى والجهة الداعية، وبأيّ صفةٍ كانت؟ هل بصفته الوظيفيّة الرسميّة أم بصفةٍ أخرى غير معلومة؟

5- إذا كانت هنالك سرقة حقيقيّة، لماذا لم يطلبْ من المُنظّمين فحص الكاميرات؛ لكشف السارق ذلك أنّ القاعة والفندق مُغطّى أمنياً بالكاميرات".

وأضافت، أنها "تنتظرُ إجابة الأسئلة المطروحة، وبالطريقة نفسها التي نشر ادعاءه سرقة حقيبتها؛ ليتسنّى الوقوف على الحقيقة وتقديم الهيئة اعتذارها له ولجميع العراقيين عن تقصيرها"، مستدركة بالقول: "وبخلافه ستضطر الهيئة لإقامة شكوى ضدّه أمام المحكمة المُختصّة وفقاً للقانون؛ بغية دفع الاتهام عنها ومعاقبة من ضلل الرأي العام واتهم الهيئة والنخب المحترمة الحاضرة في المُلتقى كذباً".